S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1998/1176
16 December 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

التقرير المرحلي الثالث للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون

أولا - مقدمة

١ - طلب إليّ مجلس الأمن في الفقرة ١٩ من قراره ١١٨١ (١٩٩٨) المؤرخ ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٨، أن أقدم تقريرا أوليا خلال ٣٠ يوما من اتخاذ القرار، ثم مرة كل ٦٠ يوما عن انتشار بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون، وعن التقدم الذي تحرزه البعثة في تنفيذ ولايتها، وأن أبلغ المجلس كذلك بالخطط المتعلقة بالمراحل اللاحقة لانتشار البعثة عندما تسمح الظروف الأمنية بتنفيذ هذه الخطط. وهذا التقرير مقدم عملا بذلك الطلب، ويتضمن شرحا للتطورات التي حدثت منذ تقريري المرحلي الثاني عن بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون (S/1998/960)، المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. كما أنه مقدم عملا بالفقرة ٨ من القرار ١١٧١ (١٩٩٨) المؤرخ ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨.

ثانيا - التطورات السياسية

٢ - منذ تقريري المرحلي الثاني، تواصل حكومة سيراليون جهودها لتعزيز موقفها واستعادة الاستقرار في البلد وتحسين علاقاتها مع جيرانها. واتخذت الحكومة مبادرات لتعزيز الخدمة المدنية ومحاربة الفساد. وتشارك سيراليون بنشاط أكبر في الساحة الإقليمية والدولية.

٣ - وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ بدأت الحكومة ممارسة استشارية على نطاق الدولة نُظمت بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتهدف إلى تعزيز قدرة الوزارات الحكومية وسائر المؤسسات الوطنية والمجتمع المدني على تولي مسؤولية العملية الإنمائية. ومن المتوقع أن تنتهي عملية المشاورات في ١٤ كانون الأول/ ديسمبر باعتماد توافق وطني في الآراء بشأن مسائل السياسات الرئيسية ومن بينها المصالحة الوطنية.

٤ - وطبقت الحكومة أيضا إجراءات قانونية ضد المؤيدين العسكريين والمدنيين على السواء للانقلاب غير الشرعي الذي قام به المجلس الثوري للقوات المسلحة في أيار/ مايو ١٩٩٧. وفي ١٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨، بعد أن أصدرت محكمة عرفية أحكاما بإعدام ٣٤ من الضباط المدانين بالخيانة، أعدم ٢٤ منهم على يد فرقة لإطلاق النيران. وحدثت عمليات الإعدام على الرغم من النداءات الصادرة من مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومن غيرها، بمن فيهم أنا، بوقف التنفيذ ومنح الحق في

161298 161298 98-38113

الاستئناف. وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، وجدت هيئة محلفين في المحكمة العليا في فريتاون أن العريف فوداي سنكوه قائد الجبهة المتحدة الثورية مذنبا بتهمة الخيانة واتهامات ذات صلة، وحكمت عليه بالإعدام شنقا. وقد قام حاليا العريف، سنكوه الذي لم يحظ بتمثيل قانوني أثناء محاكمته، باختيار مستشارين قانونيين لمباشرة الاستئناف المرفوع منه بعد الجهود التي بذلتها الحكومة بمساعدة من بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون من أجل تأمين التمثيل القانوني له.

٥ - وفي اجتماع القمة الذي عقده رؤساء الدول والحكومات في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعقود في أبوجا في ٣٠ و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، وافق رؤساء الدول والحكومات على أن يقرنوا تعزيز فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بجهود إقامة حوار لتحقيق سلام دائم ومصالحة وطنية في سيراليون. وأعرب أيضا رؤساء الدول والحكومات عن امتنانهم لغانا وغينيا ونيجيريا لمساهمتهم بقوات في فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وحثوا بنن وغامبيا وكوت ديفوار ومالي والنيجر على نشر القوات التي وعدوا بالإسهام بها بأسرع ما يمكن، وناشدوا المجتمع الدولي على تقديم الدعم السوقي اللازم. ولا يزال من المرتقب وصول هذه القوات الإضافية.

٦ - وفي ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، وصل السفير هانز داهلغرن رئيس لجنة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن والممثل الدائم للسويد، إلى فريتاون في زيارة تقييمية مدتها أربعة أيام. والتقى السفير داهلغرن مع الرئيس كبه؛ ومع اللواء تموثي شيلبيدي قائد قوات فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أوروبا ومع العميد أبو أحمدو قائد قوة العمل لفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومع آخرين من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وأثناء زيارة السفير داهلغرن لمناطق الجبهة، أبلغت السلطات المحلية السفير بطلباتها بالحصول على مساعدة من الأمم المتحدة في مراقبة الحدود مع ليبريا عن طريق إقامة منطقة عازلة ونشر مراقبين عسكريين تابعين للأمم المتحدة، ومساعدة من فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في القيام بدوريات على الحدود. وزار السفير داهلغرن منروفيا أيضا.

٧ - وفي أعقاب زيارة قام بها الرئيس كبه إلى غامبيا في ٩ كانون الأول/ ديسمبر، أشير إلى أنه قبل عرضا من رئيس غامبيا بأن يتوسط للتوصل إلى اتفاق للسلام مع المتمردين.

متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الخاص المعني بسيراليون

٨ - تلبية لدعوة موجّهة من المؤتمر الخاص المعني بسيراليون المعقود في مقر الأمم المتحدة في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٨، عقدت حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية اجتماعا لفريق الاتصال الدولي بالبلدان المانحة لسيراليون في لندن في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر. وتمثلت أهداف الاجتماع في بناء دعم دولي لجهود سيراليون لاستعادة السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان؛ والحث على تقديم مزيد من المساعدة إلى فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وتقديم مساهمات إلى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لسيراليون؛ ومحاولة التوفيق بين احتياجات محددة للفريق

وعروض المانحين؛ وتشجيع حكومة سيراليون على تطوير الحوار السياسي والمصالحة الوطنية إلى ما يجاوز برنامج نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم والتشجيع على المشاركة فيه.

٩ - وحضر اجتماع لندن الذي افتتحه السيد توني لويد وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث، السيد جيمس جونا وزير المالية والتنمية والتخطيط الاقتصادي نيابة عن حكومة سيراليون والسيد لانسانا كوياتي الأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والسيد فرانسيس أوكيلو ممثلي الخاص إلى سيراليون. وأعرب الاجتماع عن تأييد قوي للنهج الثنائي المسار (العسكري والدبلوماسي) الذي وافق عليه مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، الذي ستقترن بمقتضاه الجهود الرامية إلى تعزيز فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بافتتاح حوار لتحقيق سلام دائم ومصالحة وطنية.

١٠ - ووافق الاجتماع على مجموعة من الخطوات المقبلة التي يتعين أن تتخذها حكومة سيراليون والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفريق المراقبين العسكريين التابع لها والمجتمع الدولي. وعلى وجه الخصوص، ستتابع الحكومة نهج المسار الثنائي المذكور أعلاه من أجل استعادة السلام والاستقرار في سيراليون. وستواصل البلدان المساهمة بقوات جهودها لزيادة حجم فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بهدف إكمال عمليات الانتشار الإضافية بحلول نهاية ١٩٩٨. وسيواصل المجتمع الدولي من جانبه تقديم التمويل وأنواع الدعم الأخرى لمساعدة فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على البقاء في سيراليون وتوسيع نطاق عملياته، بما في ذلك عن طريق تقديم مساهمات إلى الصندوق الاستئماني لدعم جهود الأمم المتحدة المتصلة بحفظ السلام في سيراليون، فضلا عن المساهمات الثنائية.

١١ - وقد تقرر، من قبل، أن يعقد الاجتماع المقبل لفريق الاتصال الدولي في نيويورك في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. وفي سيراليون يواصل فريق عامل حكومي برئاسة وزير المالية متابعة الالتزامات والتعهدات التي أعلنها المانحون. ويضم الفريق العامل في عضويته أيضا ممثلين لبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون وممثلين للمانحين.

العلاقات بين سيراليون وجاراتها

١٢ - في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، بناء على دعوة من الرئيس لانسانا كونتي رئيس غينيا، شارك الرئيس أحمد تيجان كبه رئيس سيراليون والرئيس شارلز تايلور رئيس ليبريا في اجتماع قمة غير عادي للبلدان الأعضاء في اتحاد نهر مانو عقد في كوناكري. وحضر اجتماع القمة أيضا القس جيسي جاكسون المبعوث الرئاسي الخاص لتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان في أفريقيا فضلا عن ممثلي الخاص إلى سيراليون والسيد فيلكس دوينز - توماس ممثلي إلى ليبريا.

١٣ - وفي البلاغ الصادر عقب الاجتماع، أعلن رؤساء الدول الثلاث قرارهم لتنشيط اتحاد نهر مانو. وتعهدوا أيضا بضمان الالتزام الكامل باتفاق عدم الاعتداء والتعاون الأمني لعام ١٩٨٦ المبرم بين ليبريا

وسيراليون وغينيا، الذي وقعته وصدقت عليه الدول الأعضاء الثلاث. ووافق رؤساء الدول الثلاث على التعاون مع بعضهم من أجل استعادة السلام في سيراليون والمحافظة على الاستقرار في المنطقة الفرعية.

١٤ - وبعد اجتماع القمة، أكد القس جيسي جاكسون في اجتماع عقده مع الرئيس كبه في فريتاون فائدة المفاوضات عن المواجهات، ودعا إلى التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض للنزاع الدائر في سيراليون. واختتم وفد ليبري برئاسة وزير الأمن الوطني في ٩ كانون الأول/ ديسمبر زيارة إلى سيراليون استغرقت يومين. وأعلنت الحكومة الليبرية بعد ذلك أن الرئيس كبه قد وافق على طلب الرئيس تايلور بالتعاون في تسيير دوريات مشتركة على الحدود.

أنشطة البعثة المتصلة بالحالة الأمنية

١٥ - في حين أن الحكومة أكدت مجددا تعهدها بإنهاء الحرب الجارية التي يشنها المتمردون في أقرب وقت ممكن، فإنها أبدت استعدادها لمعالجة أي مظالم قد يشعر بها المتمردون شريطة أن يوقفوا القتال أولا، ويلقوا أسلحتهم، ويستسلموا لفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية أو البعثة . كما جرت مناقشة في الدوائر الحكومية لعرض محتمل لتوفير ممر آمن لخمسة أشخاص يعرفون على أنهم قادة للفصيلتين اللتين تتألف منهما قوات التمرد - جوني بول كوروما وس. أ. ج. موسى، من المجلس الثوري للقوات المسلحة، وسام بوكاري ودينيس منغو وإلدريد كولتر من الجبهة المتحدة الثورية - لمغادرة البلد إلى بلد غير مجاور من اختيارهم.

١٦ - وفي هذا السايق، تعاونت بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون تعاونا وثيقا مع الحكومة ومع فريق المراقبين العسكريين في متابعة المؤشرات التي تدل على أن س. أ. ج. موسى قد يكون مستعدا للاستسلام للبعثة، هو والعديد من مؤيديه. وعلى الرغم من الشكوك بأن هذا العرض المذكور قد يكون خدعة، فإن البعثة أجرت استعدادات مؤقتة لقبول استسلام الأفراد أو الجماعات المتمردة إذا كان بالإمكان ترتيب ذلك الأمر في ظل أحوال أمنية سليمة. كذلك ظلت البعثة على اتصال بـ س. أ. ج. موسى لمحاولة كفالة الإفراج عن القسيس الكاثوليكي، الأب ماريو غيرا، الذي اختطف بالقرب من ماكيني في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ بواسطة عناصر المجلس الثوري للقوات المسلحة.

١٧ - ومنذ إنشاء بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون، ما فتئ ممثلي الخاص يتشاور مع الوكالات والصناديق والبرامج المقيمة على أساس منتظم ويعقد اجتماعات تنسيقية أسبوعية للأمم المتحدة لمعالجة القضايا المتضمنة في ولاية كل منظمة. وعلاوة على ذلك، تقوم لجنة أمنية مشتركة بالاجتماع أسبوعيا لتبادل وتقييم المعلومات عن الحالة على أرض الواقع. وكانت البعثة تقوم أيضا بإجراء اتصالات وثيقة مع ممثلي المجتمع المدني، بما في ذلك إقامة علاقات عمل جيدة مع المنظمات غير الحكومية المحلية والمشاركة في الأحداث الاجتماعية، كالندوات وحلقات العمل.

ثالثا - الوضع العسكري والأمني

أنشطة المتمردين

١٨ - استنادا إلى المعلومات التي تلقتها بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون بشأن قوام المتمردين وتنظيمهم وأنشطتهم، توجد، فيما يبدو، ست تشكيلات على هيئة كتائب تتألف كل منها من ٣٠٠ مقاتل. وتتبع اثنتان من هذه التشكيلات بصفة رئيسية للجبهة المتحدة الثورية وترابط في الشمال. أما التشكيلات الأربع الأخرى، التي يعتقد أنها تابعة للجبهة الثورية المتحدة وتضم بعض أفراد المجلس الثوري للقوات المسلحة، فتنتشر حول كايلاهون. ويعتقد أن الوحدات التابعة للمجلس الثوري للقوات المسلحة تتلقى إمدادات الأسلحة والذخائر من مقاطعة كايلاهون.

١٩ - وفي شمالي البلد، وبخاصة في المنطقة الشمالية الغربية، استمرت هجمات المتمردين على المدنيين وازداد حجمها مؤخرا. وفي الأيام القليلة الأولى من شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، قامت قوة ضخمة تابعة للمتمردين، وهي متجهة نحو الجنوب والغرب، بشن هجمات منسقة وجيدة التخطيط على عدة مواقع بالقرب من الطريق الممتد من فريتاون والحدود الغينية، بما في ذلك مانغي ولونسار وماسياكا، مخلفة إصابات فادحة بالمدنيين وإتلافا للممتلكات وآلافا من الفارين وطالبي اللجوء في العاصمة والمناطق المحيطة بها. ويعتقد أن هذه القوى التابعة للمتمردين تعمل تحت قيادة س. أ. ج موسى.

٢٠ - وهناك أقوال متضاربة كثيرة حول دوافع هذه الهجمات التي حدثت في وقت طلب فيه موسى علنا الاستسلام لبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون. وتقع هذه الأعمال الوحشية في أعقاب خلاف يبدو أنه قد حدث بين بقايا المجلس الثوري للقوات المسلحة في الشمال والجبهة المتحدة الثورية في الشمال.

٢١ - وفي الشمال الشرقي، يبدو أن قدرة المتمردين على حشد قواتهم وتنسيقها قد تلاشت منذ هجومهم على كابالا في تموز/يوليه. وقد تحطم تجمع المتمردين في منطقة كوينادوغو من جراء الجهود المتضافرة التي بذلتها الكتائب المعاد تشكيلها للجنود السابقين للقوات المسلحة لجمهورية سيراليون وفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية، مما أدى إلى تقليل الخطر الذي يهدد ماكيتي وطريق كويدو - لونسار. ولم تفلح المحاولات المتكررة للمتمردين للسيطرة على مقاطعة كويدو الغنية بالماس. بيد أنه لا يزال يتعذر التكهن بالوضع كما أن المنطقة لا تزال معرضة لخطر هجمات المتمردين.

٢٢ - وفي الجنوب الشرقي، كانت هجمات المتمردين خلال تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ وتشرين الثاني/ نوفمبر، فيما يبدو، تستهدف محاصرة وقطع كينيما من كل من فريتاون والحدود الليبرية من خلال السيطرة على الطريق الذي يربط دارو بجورو وزيمي. وتقف بعثة الأمم المتحدة، بالتعاون الوثيق مع فريق المراقبين العسكريين ووحدات قوات الدفاع المدني المرابطة في كينيما، على أهبة الاستعداد في حال حدا إخفاق المتمردين في تحقيق هدفهم ببعضهم إلى إجراء محادثات مفتوحة مع الحكومة.

٢٣ - وقد ظلت المنطقة الجنوبية والمنطقة الجنوبية الغربية من البلد، بما في ذلك فريتاون، هادئة، رغم أن توترا نشب في العاصمة خلال كانون الأول/ ديسمبر في أعقاب هجوم للمتمردين على الطريق الذي يربط بين ماسياكا وروغبيري.

قوات الدفاع المدني/فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية/القوات المسلحة لجمهورية سيراليون

٢٤ - في المنطقة الشمالية، أبدى فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية رغبة متزايدة في مقاتلة المتمردين في الغابة، في حين أن قوات الدفاع الشعبي، التي نشأت أساسا في جنوب سيراليون، بدأت تعمل في الشمال. وهذه التطورات وكذلك دخول الجنود السابقين التابعين للقوات المسلحة لسيراليون مجددا في القتال إلى جانب فريق المراقبين العسكريين، يبدو أنها أحدثت خسائر في قوام المتمردين في المنطقة الشمالية الشرقية. وكما هو مبين أعلاه، كان أحد الأهداف الهامة للقوات الموالية للحكومة يتمثل في قطع خطوط إمدادات الذخيرة بين القلعة الرئيسية للمتمردين في مقاطعة كايلاهون ووحدات المتمردين في شمالي البلد. وفي المنطقة الجنوبية الشرقية، تسيطر قوات الدفاع المدني حاليا، بدعم من فريق المراقبين العسكريين، سيطرة فعالة على المنطقة الواقعة جنوبي كينيما بعد القضاء على هجوم المتمردين على طول طريق دارو - جورو - زيمي.

٢٥ - غير أن قوات الدفاع المدني تعرضت، في الشمال والغرب، لنقص خطير في الذخيرة والاتصالات والأغذية والنقل والأدوية. وإلى جانب نواحي النقص السوقي، كانت هناك اختلالات عرضية في التنسيق بين فريق المراقبين العسكريين وقوات الدفاع المدني. وقد أفادت تقارير بأن الضربات الجوية التي شنها فريق المراقبين العسكريين لتشتيت استعدادات المتمردين لشن هجوم على جورو في ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر أحدثت خسائر في تجمع قوات الدفاع المدني المجاورة، مما أكد الحاجة إلى تحسين التنسيق بين القوتين.

٢٦ - ورغم الجهود التي بذلت لتنظيم التعزيزات وتمويل نشرها، لا يزال فريق المراقبين العسكريين منتشرا على نطاق أوسع مما يجب من حيث القوى العاملة ويحتاج إلى دعم سوقي. ومع ذلك، فهناك دلائل تشير إلى أن الفريق يقوم بتركيز موارده لدعم العمليات في مقاطعة كايلاهون، وذلك، فيما يبدو، استعدادا لزيادة أنشطته نسبة لانتهاء موسم الأمطار. ولا تزال الحكومة ملتزمة التزاما تاما بإنهاء الحرب في أقرب وقت ممكن.

نشر البعثة

٢٧ - لا يزال الانتشار العسكري للبعثة دون تغيير منذ تقريري المرحلي الثاني، حيث يتألف من ٤٠ مراقبا عسكريا، بالإضافة إلى كبير المراقبين العسكريين العميد سابهاش ك. جوشي (الهند) والفريق الطبي المؤلف من ١٥ فردا (انظر المرفق). ولا يزال المراقبون العسكريون المرابطون في لونغي وهيستينغ وماكيني وبو وكينيما يقيمون صلات وثيقة مع السلطات الحكومية المحلية وفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية وقوات الدفاع المدني، لجمع المعلومات من خلال الاتصالات والدوريات المنتظمة، وإبقاء ممثلي

الخاص على علم تام بالتطورات التي تحدث. ويقوم مراقبو البعثة أيضا بتقديم المشورة بشأن القانون الإنساني في الميدان وتوفير المشورة الأمنية إلى وكالات الأمم المتحدة الأخرى، والمنظمات غير الحكومية، وسائر الوكالات الإنسانية، ومساعدتها في اتصالاتها مع فريق المراقبين العسكريين وقوات الدفاع المدني عند الاقتضاء.

٢٨ - وفي ضوء العرض المذكور من جانب س. أ. ج. موسى بالاستسلام واحتمالات تزايد نشاط فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية في الشرق، فإن البعثة قامت، على الرغم من تفجر الوضع في الشمال، بإعداد خطط طارئة لنشر أفرقة في كابالا وكامبيا وكويدو وكايلاهون لكي تكون قادرة على الاستجابة السريعة لأي رغبة من جانب المتمردين في الاستسلام. وسيكون وجود مراقبي البعثة في هذه المناطق المتوترة بغرض تشجيع وتسهيل الأنشطة الإنسانية ورصد حالة حقوق الإنسان مهما أيضا. ولذا، ربما يتعين نشر مراقبين إضافيين على وجه العَجَلة عندما تسمح بذلك الظروف، ضمن الحدود التي أذن بها مجلس الأمن في القرار ١١٨١ (١٩٩٨).

٢٩ - وبالإضافة إلى القيام بزيارات منتظمة إلى مواقع أفرقة المراقبين العسكريين، قام بعض أفراد الفريق الطبي، علاوة على مهامهم المعتادة، بالاضطلاع بمهام تدريسية تطوعية في كليات الطب المحلية وبتقديم المشورة إلى المستشفيات والعيادات المحلية، ولا سيما تلك التي تقوم بمعالجة الذين بترت أعضاؤهم. وهذه الاتصالات والخدمات تلقى، بوضوح، تقديرا من جانب عامة الجمهور.

إنشاء جيش سراليوني جديد

٣٠ - تواصل حكومة سيراليون وضع خططها الرامية إلى إعادة بناء القوات المسلحة تحت إدارة مدنية وتحت المراقبة الديمقراطية الشاملة للحكومة. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، قامت بعثة بريطانية مشتركة معنية بقطاع الأمن بزيارة إلى سيراليون لتقييم خطط الحكومة الرامية إلى إنشاء وتدريب قوات مسلحة جديدة ولإعداد تقييم عن امكانيات الحصول على مساعدة من المملكة المتحدة. وطلبت الحكومة أيضا المساعدة في هذه العملية من بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون، ويقوم رئيس أركان الدفاع، العميد ماكسويل خوبي في الوقت نفسه، بجولة توعية في البلد حاليا بهدف الإعداد لعملية تجنيد جديدة.

رابعا - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٣١ - تشمل المرحلة الأولى من برنامج الحكومة لنزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، كما هي موصوفة في تقريري السابق، تسريح القوات العسكرية السابقة لجمهورية سيراليون وأفراد الجبهة المتحدة الثورية الذين أسرهم فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا، والذين وضعوا بعد ذلك في ثكناتهم في لونغي. ويبلغ العدد الإجمالي للمقاتلين السابقين الذين تم تسجيلهم لغاية الآن في لونغي ٢ ٩٧٣ فردا. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر، تم الاضطلاع بأنشطة توجيه سابقة للتسريح، لكن عملية إعادة الإدماج الفعلي، بما فيها برامج من قبيل التدريب المهني، ستبدأ حالما تتوفر الأموال المتبرع بها لهذه الأغراض.

٣٢ - وعقب تسجيل ٥٢ طفلا في موقع (مكيني)، تم في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ تسجيل مجموعة أخرى مؤلفة من ٣٣ طفلا من الأطفال المحاربين السابقين غالبيتهم من أفراد الجبهة المتحدة الثورية، وذلك في موقع لاكا بالقرب من فريتاون. وفي ٣ كانون الأول/ ديسمبر، تم في موقع (بو) تسجيل مجموعة أخرى من الأطفال تضم ٩٤ طفلا غالبيتهم من أفراد الجبهة المتحدة الثورية. كما أن هناك زهاء ٧٠ طفلا من المحاربين السابقين التابعين للجبهة المتحدة الثورية وقوات الدفاع المدني سيتم تسجيلهم في موقع (بورت لوكو) عند تحسن الحالة الأمنية هناك. ولدى اكتمال عملية التسجيل، ستوفر للأطفال خدمات اجتماعية لإرشادهم على طريقة إعادة الاندماج في المجتمع. وتشارك منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) مشاركة وثيقة في هذه العملية لضمان معاملة الأطفال معاملة سليمة خلال عمليتي التسريح وإعادة الإدماج.

٣٣ - وفي أعقاب الالتزامات التي قُطعت لممثلي الخاص المعني بالأطفال في حالات النزاعات المسلحة، السيد أولارا أوتونو، خلال زيارته لسيراليون في أيار/ مايو ١٩٩٨، وافقت اللجنة التنفيذية التابعة للجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الادماج على ضمان عدم تجنيد قوات الدفاع المدني لأي شخص يقل عمره عن ١٨ عاما وأن تتعاون في إعادة تسجيل الأطفال الموجودين في صفوفها بالفعل. كما وافقت على أن تطلب إلى فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا الإفراج عن الأطفال الموجودين قيد الاحتجاز وتسليمهم إلى اليونيسيف أو إلى بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون أو إلى وزارة الرعاية الاجتماعية.

٣٤ - ويجري أيضا منذ مطلع تشرين الأول/أكتوبر، تنفيذ برنامج وطني للتوعية من خلال تغطية إذاعية وتليفزيونية كاملة وإجراء منافسة فنون وطنية تحت شعار "التعاضد من أجل السلام". وشرع المحاربون السابقون الموجودون في لونغي بأعمال رعاية مجتمعية في المنطقة حظيت بترحيب جيد من المجتمع المحلي. وقد قطع هذا العمل، بالاقتران مع برنامج التوجيه السابق للتسريح، شوطا طويلا صوب تسهيل قبول المحاربين السابقين في منطقة لونغي.

٣٥ - وتواصل اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي يرأسها الرئيس كباح القيام بأنشطتها وتؤدي أمانتها مهامها بصورة جيدة. كما حددت اللجنة الآن موقعين إضافيين لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أحدهما في مجبوراكا والآخر في جيريهون وتجري الآن الأعمال التحضيرية اللازمة لفتحهما. بيد أن وتيرة تنفيذ البرنامج أقل من المعدلات الأصلية المستهدفة لأن تنفيذه يجري الآن في جو تسوده أعمال الحرب بلا هوادة. كما يجري حاليا إعداد ما مجموعه ٨٣٠ جنديا آخر من الجنود السابقين في القوات العسكرية لجمهورية سيراليون من أجل وضعهم تحت السلاح ككتيبة خامسة تقاتل إلى جانب فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية. وعلى غرار الكتائب الأربعة الأخرى المؤلفة من مجندين سابقين في القوات العسكرية لجمهورية سيراليون موجودين في لونغي، من المفهوم أن معظم هؤلاء الجنود سيخضعون لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج حالما تضع الحرب أوزارها. ولم يتم أيضا إحراز تقدم في عملية تسريح المقاتلين التابعين لقوات الدفاع المدني في مناطق آمنة. وبصرف النظر عن عملية تسجيل أفراد قوات الدفاع المدني في بضعة أماكن، ليس هناك أي مؤشر لغاية الآن يدل على

أن قوات الدفاع المدني مستعدة للبدء في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لأنها لا تزال تقوم بأعمال قتالية.

خامسا - حقوق الإنسان

إساءات وانتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بالنزاع

٣٦ - اتسمت الفترة التي انقضت منذ تقديم تقريري الأخير بهجمات واسعة النطاق شنها المتمردون على السكان المدنيين. وأظهرت الهجمات وأشكال الإيذاء ضد المدنيين طريقة عمل معينة تتسم بما يلي: بتر الأعضاء والتشويه الجسدي ومحاولة قطع الأعناق وقطعها بالفعل، والاغتصاب، وحرق الرجال والنساء والأطفال أحياء، وتدمير المساكن، والاختطاف، والنهب. وفي حادثة دالة وقعت في تشرين الأول/أكتوبر، أحرق المتمردون خمسة مزارعين أحياء في منزل يقع على بعد ١٠ أميال من مدينة أليكاليا الواقعة في الشمال الشرقي. وفي مطلع تشرين الثاني/نوفمبر، دُمرت مدينة بافوديا الشمالية عن بكرة أبيها. وفي أواخر تشرين الثاني/نوفمبر، دُمرت مرة أخرى مدينة يافين الشمالية بنتيجة هجوم شنه متمردون قاموا خلاله بخطف ٥٠ من الشباب.

٣٧ - وخلال أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، بلغ عدد الأشخاص الذين دخلوا المستشفيات نتيجة التشويه وبتر الأطراف نفس العدد الذي بلغ في أيار/ مايو وحزيران/يونيه أي ٧١ حالة دخول في مستشفيين فقط في غرب البلد إضافة إلى عدد آخر غير معروف في مناطق أخرى. ومن المرجح أن يكون عدد حالات الدخول إلى المستشفيات أقل بكثير من المستويات الفعلية للضحايا والمصابين المدنيين. وخلال تشرين الثاني/نوفمبر، وبالرغم من انخفاض العدد الكلي للأعمال الوحشية المرتكبة، ارتفع معدل الإبلاغ عن محاولات قطع الأعناق أو قطعها بالفعل. وأشارت عناصر تابعة للمتمردين إلى أن الباعث على الهجمات التي شُنت على وجه الخصوص منذ أواخر تشرين الأول/أكتوبر، كان الرغبة في الانتقام من الحكم بالإعدام على الرقيب فوداي سنكوح.

٣٨ - ومنذ تقرير الأخير، وردت شكاوى جديدة من تصرفات بعض وحدات قوات الدفاع المدني. ففي إحدى الحوادث التي حققت فيها بعثة مراقبي الأمم المتحدة وتأكدت منها، أقدمت قوات الدفاع المدني على قتل أربعة أشخاص قبض عليهم بزعم أنهم من المتمردين في منطقة روميني الواقعة بالقرب من بورت لوكو. وأعربت بعثة المراقبين لحكومة سيراليون عن عزمها على المساعدة في تدريب أفراد رئيسيين في قوة الدفاع المدني على أحكام حقوق الإنسان والقانون الإنساني المنطبق على أنشطتهم. ووردت كذلك تقارير عن قيام بعض عناصر فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية بتصرفات غير مناسبة اشتملت على احتجاز غير قانوني. وقد أثار ممثلي الخاص هذه المسألة مع قائد القوة في فريق الرصد.

٣٩ - ومنذ تقريري الأخير، وردت تقارير متواترة عن إرسال أطفال إلى أجواء قتالية بالرغم من رفض بعض قادة فريق المراقبين العسكريين السماح لمقاتلين يافعين من قوات الدفاع المدني بالعمل تحت

قيادتهم. بيد أن الحكومة أكدت من جديد في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر التزامها بعدم تجنيد مقاتلين تقل أعمارهن عن ١٨ عاما، والتزامها بتسريحهم.

محاكمات الخيانة

٤٠ - بالنظر لعدم وجود عملية استئناف في ظل مرافعات المحكمة العرفية العسكرية، لجأت غالبية الأفراد العسكريين الـ ٣٤ الذين حكمت عليهم محكمة البداية العرفية العسكرية بالإعدام إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان ملتمسة الانتصاف عن طريقها عملا بأحكام البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وبالرغم من الطلب الرسمي الذي تقدمت به اللجنة لوقف تنفيذ حكم الإعدام إلى حين البت في الالتماسات، فقد نفذ حكم الإعدام بحق ٢٤ ضابطا منهم رميا بالرصاص في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، اتخذت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان قرارا شديد اللهجة وطلبت إلى سيراليون أن تقدم تقريرا عملا بأحكام المادة ٤٠ من العهد. وبناء على طلب اللجنة، أبلغت الرئيس كباح بقرارها في رسالة بعثت بها إليه في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. وفي الرسالة نفسها، ناشدت الرئيس كباح أن ينظر بعين الرأفة إلى من حُكم عليهم بالإعدام حال استنفاد طرق الطعن.

٤١ - وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر و ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، على التوالي، انتهت محاكمتان جماعيتان مستقلتان لأعمال الخيانة بإصدار أحكام بالإعدام على ٢٦ مدنيا آخرين، مع الحق في الاستئناف. وفي جملة الأشخاص الذين صدرت بحقهم أحكام رئيس دولة سيراليون السابق جوزيف مومو. واستأنف جميع المحكومين الأحكام الصادرة بحقهم.

التعاون التقني

٤٢ - لا تزال البعثة تقدم، في حدود مواردها، المشورة والمساعدة للحكومة والمجتمع المدني في المسائل المتصلة بحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ويشمل ذلك تقديم المشورة للحكومة بشأن كيفية الوفاء بالتزاماتها في مجال الإبلاغ في إطار اتفاقية حقوق الطفل، وكذلك في إطار العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. على سبيل المثال، تولت البعثة تسجيل منح الحكومة كتبا قانونية ليستفيد منها أصحاب المهن القانونية، واستضافت حلقة دراسية حول إعداد التقارير في مجال القضاء لأغراض وسائط الإعلام في سيراليون. كذلك قدم عنصر حقوق الإنسان أشكالا أخرى من المشورة إلى مجتمع الأمم المتحدة في سيراليون.

٤٣ - ولا تزال المساعدة التقنية ودعم التدريب في مجال حقوق الإنسان يقدمان إلى اللجنة الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان، وإلى قوة الشرطة والمجتمع المدني في سيراليون، بما في ذلك مجتمع المنظمات غير الحكومية، علاوة على مراقبي البعثة العسكريين. وقد قدمت البعثة، خلال تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، تسهيلات لبرنامج تدريب على مهارات الرصد والإبلاغ في مجال حقوق الإنسان يعد أكثر ما نفذ من برامج في سيراليون حتى الآن طموحا، حيث ضم ٧٠ مشاركا من جميع أنحاء البلد. وسيقوم المتدربون الآن بتكرار التدريب في جميع أرجاء البلد. وتشمل أنشطة التدريب الأخرى التي يُضطلع بها منذ

تقريري الأخير تقديم التسهيلات لمشروع التدريب في مجال حقوق الإنسان لكبار رجال الدين، نفذه بدرجة أساسية المؤتمر العالمي المعني بالدين والسلم، وساهمت في تمويله مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

٤٤ - ولتقديم مجموعة كبيرة من الخدمات المتصلة بحقوق الإنسان، سعت البعثة من أجل الحصول على التمويل، في إطار النداء الإنساني الموحد لعام ١٩٩٩، لأربعة مشاريع في مجال حقوق الإنسان، هي: تعزيز قدرة الرصد فيما يتعلق بأنشطة المتمردين، وتقديم مزيد من التدريب للشرطة والمجتمع الإنساني في مجال حقوق الإنسان، ومواصلة تعزيز قدرة المجتمع المدني على رصد حقوق الإنسان. أما مقترحات المشاريع الأخرى، وهي مقترحات لا يزال يجري تكميلها بالتشاور الوثيق مع الحكومة وغيرها ممن يعنيهم الأمر، فتتناول احتياجات موظفي القضاء والمهن القانونية وموظفي السجون من التدريب والموارد.

٤٥ - وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، أكدت حكومة سيراليون من جديد أنظمتها المتعلقة بالأسلوب الذي يمكن أن تتبعه وسائط الإعلام للإبلاغ عن المسائل المتصلة بالنزاع. وتستند هذه الأنظمة إلى الأحكام التي وضعت في آذار/ مارس ١٩٩٨ بشأن حالات الطوارئ، وهي أحكام يمكن ألا تتفق عناصرها مع الأحكام المنطبقة للقانون الدولي لحقوق الإنسان. وفي ٩ كانون الأول/ ديسمبر، اعتقلت الحكومة ثلاثة صحفيين بتهم تتصل بهذه الأنظمة. وتقوم البعثة برصد هذه الحالة.

سادسا - الشرطة المدنية

٤٦ - قامت البعثة حتى الآن بنشر مجموعتها الكاملة من مستشاري الشرطة المدنية الخمسة، ويعملون حاليا بصورة وثيقة مع مستشارين نشرهم الكومنولث ومع حكومة سيراليون وقوات الشرطة، وذلك ضمن عملية الإصلاح وإعادة التشكيل.

٤٧ - وقد أصيبت خدمات الشرطة بنكسة كبيرة خلال فترة المجلس العسكري وبعدها مباشرة. فقد تعاون العديد من ضباط الشرطة مع المجلس العسكري، وقتل آخرون أو أرغموا على الفرار تاركين وراءهم أجزاء كبيرة من البلد بدون خدمات شرطة. وفي أعقاب عودة الحكومة، كان من شأن العلاقة السيئة بين الشرطة والجمهور أن أرغمت الحكومة على القيام بعملية إعادة تشكيل شاملة لقوات الشرطة. وعلى الرغم من أن أنشطة الشرطة آخذة في العودة إلى مستواها الطبيعي، فإن العديد من مراكز الشرطة لا تزال غير عاملة، ولا بد من إعادة بنائها. وبسبب أنشطة المتمردين، و/أو نقص الأموال اللازمة لإعادة إنشاء المباني، فإن خدمات الشرطة لم تعد إلى بعض مناطق البلد. وقد قامت قوات الدفاع المدني، في بعض المناطق التي تسيطر عليها، بإنشاء قوة شرطة خاصة بها تعمل مستقلة عن قوة شرطة سيراليون.

٤٨ - إن إعادة خدمات الشرطة إلى جميع أنحاء البلد تتطلب أيضا إعادة تدريب ضباط الشرطة، وهي عملية تتعثر بسبب النقص في الأموال. وتوفير الحد الأدنى من المساعدة المالية من شأنه أن يتيح البدء من جديد ببرامج تدريب محدودة. ولهذا الغرض، قدمت الشرطة المدنية التابعة للبعثة المساعدة في وضع برنامج تدريبي لا مركزي، وإنتاج كتيبات تدريب وتقديم التدريب لتجديد المعلومات.

٤٩ - بعد الأخذ ببيان السياسة العامة للحكومة، وبيان بعثة الشرطة وخطة التنمية الاستراتيجية (١٩٩٨-٢٠٠١)، أجرت الشرطة المدنية، بالتعاون مع الكومنولث مناقشات مفصلة مع قوة شرطة سيراليون بشأن عملية إعادة التشكيل، وأهمية احترام حقوق الإنسان، ودور الشرطة في المجتمع الديمقراطي ومدونة قواعد السلوك المتعلقة بالانضباط. وقد تم، بعد التشاور مع جميع المعنيين، وبدعم مالي من وزارة التنمية الدولية للمملكة المتحدة، إدخال مشاريع تجريبية في بعض مناطق الشرطة بغية تحسين الاتصالات والمعدات وإدخال خدمات شرطة تتسم بالفعالية والكفاءة بناء على الاحتياجات المحلية وعلى مشاركة المجتمعات المحلية.

٥٠ - وكجزء من الجهود المبذولة لتحسين فعالية قوة الشرطة لسيراليون، بدأت عملية إعادة التشكيل في أقسام إدارة الموارد البشرية، وتطوير الموظفين، والمساءلة المالية والسوقية، وإدارة العمليات والجرائم بهدف تبسيط الإدارات وإعادة تشكيلها، وكفالة اختيار ضباط الشرطة بعناية، وتدريبهم على النحو السليم، وتوجيههم من جانب ضباط تحدوهم دوافع قوية، ودعمهم ماليا وسوقيا حتى يكون بمقدورهم تقديم خدمات مقبولة.

سابعا - الحالة الإنسانية

٥١ - تمكنت الوكالات الإنسانية، منذ تقريري المرحلي الثاني، من مواصلة تقديم المساعدة الغوثية للسكان الفارين من حالة انعدام الأمن في شمال البلد وشرقه. ويتركز تجمع معظم المشردين في مجموعة من المستوطنات تقع بين ماكيني وكويدو في وسط البلد، وفي كينيما في الشرق وفي فريتاون. وقد حد القتال من الوصول إلى السكان حوالي كينيما في حين كان من شأن الأعمال العدائية في الشمال الغربي قرب نهاية فترة الإبلاغ أن أعاقت الوصول إلى هناك وإلى ماكيني أيضا عن طريق البر. واشتداد حالة انعدام الأمن على طول شبكة الطرق الرئيسية لا يبشر بخير بالنسبة لاستمرار توفر أسباب الوصول وتقديم المساعدة.

٥٢ - وقد شهدت الفترة المشمولة بالاستعراض استمرار تشرد السكان المدنيين. ففي منتصف تشرين الثاني/نوفمبر قدرت وحدة تنسيق المساعدة الإنسانية التابعة للأمم المتحدة عدد الذين شردوا منذ شباط/فبراير ١٩٩٨ بـ ٦٩٥ ٣٠٨ شخصا، أي بحدوث زيادة قدرها ٠٠٠ ٥٨ شخصا في عدد المشردين داخليا منذ تقريري الأخير. وقد أدت الأعمال العدائية التي استمرت منذ أواسط أيلول/سبتمبر إلى إخراج حوالي ٠٠٠ ٦ شخص آخر من ديارهم. وباستمرار القتال يشمل موسم الجفاف الذي يمثل فترة تبلغ العمليات العسكرية فيها ذروتها، يساور المجتمع الإنساني قلق من استمرار عرقلة أسباب الوصول، فيما تتعاظم ظاهرة التشرد.

٥٣ - وفي محاولة لزيادة تأمين حياد العمليات الغوثية والعمل من أجل وصول الإغاثة، عقد المجتمع الإنساني في سيراليون حلقة عمل من ١٩ الى ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر أسفرت عن مدونة منقحة لقواعد سلوك الوكالات الإنسانية. وشارك أيضا عنصر حقوق الإنسان في البعثة في إعداد المدونة المنقحة التي

ترمي إلى تعزيز نهج لتسليم المساعدة الإنسانية يكون ذا نظام ذاتي ومنسقا وكفالة أن يسلم ويلتزم طرفا النزاع بحياد المبادئ الإنسانية وحرمتها.

٥٤ - ورغم البيئة المعادية السائدة والصعوبات السوقية، استطاع المجتمع الإنساني تفادي كوارث إنسانية محتملة، وذلك بتقديم برامج غوثية واسعة النطاق لفائدة أشد ضحايا الحرب تضررا في ماسنغبي وكامبيا وكينيما وفريتاون.

٥٥ - ويتوقع أن يكون الحصاد جيدا في معظم المناطق الآمنة، نظرا لتوزيع مجموعات عناصر الدعم الزراعي على ضعاف المزارعين. والمناقشات جارية في جميع الوكالات بشأن برامج مساعدتها الغذائية لعام ١٩٩٩ المتوقع أن تعادل مستوياتها لعام ١٩٩٨.

٥٦ - ولا يزال بطء فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في إصدار تصاريح النقل إلى وكالات المساعدة الغذائية، يقيد حركة المساعدة الغذائية الإنسانية إلى الفئات الضعيفة. وسجلت أيضا زيادة في مضايقة العاملين في تقديم المساعدة وسوء معاملتهم وترويعهم في بعض نقاط التفتيش الأمنية. وقد أثارت البعثة مع الفريق العسكري بعض الحالات التي صادر فيها أفراده مركبات لتقديم المساعدة من بينها شاحنة لبرنامج الأغذية العالمي صودرت في ماسنغبي. وقد أدت تدخلات بشأن حالة مماثلة في ميناء فريتاون إلى أوجه تحسن ملحوظة. وستزور السيدة كاثرين برتيني، المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي سيراليون من ١٠ إلى ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ لتقييم مسائل الأمن الغذائي في البلد والاحتياجات إلى مساعدة برنامج الأغذية العالمي.

٥٧ - وقامت اليونيسيف بحملات تحصين واسعة النطاق في فريتاون وبو وكينيما وماكيني وكامبيا وبورت لوكو وكابالا، شملت حوالي ١,١ مليون نسمة، أي حوالي ٢٥ في المائة من سكان سيراليون. وتدعم المنظمة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وزارة الصحة والمرافق الصحية في محاولة لتخفيض معدل وفيات الأمهات الذي يبلغ متوسطه حاليا ٨٠٠ ١ لكل ٠٠٠ ١٠٠ من المواليد الأحياء. ويوجد في البلد مستشار للصندوق للنظر في مختلف جوانب الأنشطة المخططة من الصندوق ومسائل التنسيق مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة ووزارة الصحة.

٥٨ - وقد ظل مستشار من منظمة الصحة العالمية، يعمل مع وزارة الصحة لمعالجة حالات تفشي الكوليرا في المستقبل. وقدمت منظمة الصحة العالمية أيضا الأدوية واللوازم الرامية إلى زيادة تعزيز استعداد الوزارة للتصدي للتحديات الصحية. ونتيجة لذلك، تمت السيطرة الآن على تفشي الكوليرا المشار إليه في الفقرة ٤١ من تقريري السابق.

٥٩ - وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، أعلن الرئيس كباح بدء الأنشطة التي سيضطلع بها في أيام التحصين القريبة والتي ستستهدف الشلل. وتقدم منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة إلى جانب وكالات أخرى، الدعم المالي والتقني لحملة القضاء على الشلل. وستجري الجولة الأولى من التحصينات

في ١٩ كانون الأول/ ديسمبر والجولة الثانية في ٢ شباط/فبراير. واتخذت منظمة الصحة العالمية أيضا خطوات للتصدي لحالات تفشي التهاب السحايا.

٦٠ - وواصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تسهيل إعادة الطلبة وموظفي الخدمة المدنية من الفئة الفنية إلى سيراليون. وخلال شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر، أعادت المفوضية حوالي ٦٦٠ ١ سيراليوني من غينيا. وبتشاور وثيق مع الحكومة وجهات أخرى، تواصل المفوضية وضع استراتيجية لإعادة إدماج العائدين والمشردين داخليا في المجتمع.

٦١ - وبالتشاور مع الحكومة، والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية والمانحين، أتمت وكالات الأمم المتحدة النداء الموحد لعام ١٩٩٩ المشترك بين الوكالات والخاص بسيراليون، البالغة تكلفته ٢٨ مليون دولار. وتتراوح المشاريع الواردة في النداء وعددها ٢٩ مشروعا بين مشاريع تتعلق بالاحتياجات الفورية لإنقاذ الأرواح وأخرى طويلة الأجل ترمي إلى تهيئة بيئة مواتية لتعزيز السلم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. وقد صدر النداء في جنيف في ٣ كانون الأول/ ديسمبر، عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وسيبدأ تنفيذه في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨.

ثامنا - الجوانب الاقتصادية والاجتماعية

٦٢ - في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، وقع الاتحاد الأوروبي اتفاقا مع حكومة سيراليون لتقديم ١١٠,٥ مليون وحدة نقدية أوروبية (١٢٤,٨٨ مليون دولار) للمساعدة على إعادة بناء اقتصادها. وستدفع الأموال على امتداد فترة خمس سنوات لدعم إعادة تأهيل الهياكل الأساسية وتنمية القطاعين الاجتماعي والعام والحكم الجيد. وستشمل المساعدة ثمانية ملايين وحدة نقدية أوروبية (٨,٩٢ مليون دولار) على شكل رأس مال ذاتي يقدمه البنك الأوروبي للاستثمار في مشاريع لتوليد الطاقة والتعدين والاستثمار في القطاع الخاص.

٦٣ - وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، عرضت الحكومة على البرلمان ميزانية وبيان السياسات للسنة المالية لعام ١٩٩٩. وتركز الميزانية الجاري مناقشتها في البرلمان، على مواصلة عملية إصلاح الهياكل الأساسية وإعادة بناء المؤسسات المفككة فضلا عن مواصلة سياسات إحلال الاستقرار والإصلاحات الاقتصادية.

٦٤ - ووافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على طلب الحكومة مدها بمساعدة تصل إلى حوالي ١٥ مليون دولار في إطار سياسة تقديم المساعدة الطارئة بعد انتهاء الصراع.

٦٥ - واستنادا لبيانات الحكومة، توجد بوادر مشجعة على انتعاش الناتج الاقتصادي بصورة مطردة. ويتضح ذلك من معدل نمو الناتج الإجمالي المحلي البالغ ٠,٧ في المائة بالقيمة الحقيقية مقارنة بنسبته السلبية البالغة ٢٢ في المائة في نفس الفترة من العام الماضي. ويتضح من زيادة النشاط في قطاعات

التصنيع والخدمات والبناء أن الثقة قد عادت إلى المستهلك والمستثمر. وفي المقابل لا يزال ناتج التعدين والزراعة منخفضا بسبب استمرار انعدام الأمن ولا سيما في الشرق والشمال.

٦٦ - وساهم الاقتصاد الضعيف عموما في استمرار الضغوط على سعر الصرف. فقد انخفضت الاحتياجات الخارجية الإجمالية إلى ١,٨ شهرا من الواردات في ١٩٩٨ مقارنة بما كانت عليه في نفس الفترة من ١٩٧٧ أي ٥,٧ شهرا. ونتيجة لذلك، انخفضت في تشرين الثاني/نوفمبر قيمة سعر الصرف إلى ١,٨٥٠ مقابل الدولار الواحد بعد أن تعزز من ٢,٣٤٠ ليونا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ إلى حوالي ١,٦٣٠ ليونا في آذار/ مارس. ومن المتوقع أن تؤدي الزيادة في الدعم المقدم من المانحين - ولا سيما فيما يتعلق بالمساعدة التي تقدمها المؤسسات المالية الدولية والاتحاد الأوروبي وإدارة التنمية الدولية التابعة للمملكة المتحدة، الى الحد من الضغط على سعر الصرف. وقد ساعدت سياسات الحكومة في إدارة الاقتصاد على احتواء التضخم وإعادة الثقة في القطاع الخاص مما أدى إلى انخفاض معدل التضخم في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ إلى ١٢,٥ في المائة.

تاسعا - الجوانب المالية

٦٧ - اعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٩/٥٣ المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، مبلغا إجماليه ٢٢ مليون دولار لإنشاء وتشغيل بعثة المراقبين للفترة من ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٨ إلى ٣٠ حزيران/ يونيه ١٩٩٩. ويشمل هذا المبلغ ما إجماليه ٩,١ ملايين دولار للفترة من ١٤ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩، أو ما يساوي إجماليه نحو ١,٦ مليون دولار شهريا، رهنا بتقرير مجلس الأمن تمديد ولاية بعثة المراقبين إلى ما بعد ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩.

٦٨ - فإذا ما قرر المجلس تمديد ولاية البعثة على النحو الموصى به في الفقرة ٧٦ أدناه، فمن المتوقع أن تلبّى الاحتياجات الإضافية التقديرية البالغ إجماليها نحو ٠,٦ مليون دولار الناشئة خلال الفترة المالية ١٩٩٨ - ١٩٩٩ عن الزيادة المحدودة في الموظفين المدنيين للبعثة الموصى بها في الفقرتين ٧٨ و ٧٩ أدناه، من الموارد التي وفرتها الجمعية العامة فعلا.

٦٩ - وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، كان مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام يبلغ ٦٤٢,٢ ١ مليون دولار.

٧٠ - وعملا بالبيان الرئاسي للمجلس المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٨ (S/PRST/1998/5)، أنشأت في ٢٦ آذار/ مارس ١٩٩٨ صندوقا استئمانيا لدعم جهود الأمم المتحدة المتعلقة بحفظ السلام في سيراليون. وكان مجموع التبرعات المقدمة للصندوق الاستئماني يبلغ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ ما مقداره ١,٧٩ مليون دولار مقدمة من حكومتي المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية (٠,٨٣ مليون دولار) واليابان (٠,٩٦ مليون دولار). وفضلا عن ذلك، تعهدت حكومة مملكة هولندا بالتبرع للصندوق بمبلغ مليون دولار.

عاشرا - الملاحظات والتوصيات

٧١ - بالرغم من التقدم الذي أحرزته الحكومة في تدعيم سلطتها، فإنني أشعر بالقلق إزاء استمرار الهجمات التي يشنها المتمردون على المدنيين في الشمال وما يصاحب تلك الهجمات من فظائع وأعمال اختطاف. وإني أدين هذه الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وأدعو مرة أخرى الجبهة المتحدة الثورية والمجلس الثوري للقوات المسلحة إلى وقف الهجمات ضد أبناء بلدهم العزل، وأن يضعوا أسلحتهم وأن يسلموا أنفسهم.

٧٢ - ومن التطورات الجديرة بالترحيب وضع نهج ذي مسارين لحل النزاع عقب اجتماع قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعقود في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر واجتماع لندن لفريق الاتصال الدولي المعقود في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، وستعمل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون مع الحكومة لمتابعة هذا النهج. وقد بذل فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وقوة الدفاع المدني، وأفراد القوات العسكرية لجمهورية سيراليون المعاد تجنيدهم جهودا كبيرة للدفاع عن حكومة سيراليون وشعبها ضد هجمات المتمردين، وينبغي لهم مواصلة ذلك. وفي الوقت ذاته، فإنني أدعو الحكومة إلى استطلاع سبل تشجيع المتمردين على القاء أسلحتهم وتسليم أنفسهم بغية تجنب المزيد من إراقة الدماء.

٧٣ - وقد برزت خلال العملية الاستشارية الوطنية الوارد وصفها في الفقرة ٤ أعلاه أدلة واضحة على أن شعب سيراليون مستعد للتصالح مع المتمردين، شريطة أن يقبلوا سلطة الحكومة، وأن يضعوا أسلحتهم، وأن يسلموا أنفسهم. وستواصل بعثة المراقبين عرض خدماتها على الحكومة من أجل تيسير عمليات التسليم هذه، شريطة أن يكون بالإمكان أن يتم ذلك في ظل ظروف أمنية مقبولة. كما أن بعثة المراقبين على استعداد للعمل مع الحكومة فيما يتعلق بتوفير ضمانات بأن من يسلمون أنفسهم سيعاملون معاملة إنسانية وفقا للمعايير المقبولة دوليا، وأن جميع المتمردين الذين سيقدمون إلى محاكمات جنائية لما اقترفوه من أعمال سيحاكمون محاكمة عادلة.

٧٤ - ومما يثلج صدري بصفة خاصة النتيجة التي تم التوصل إليها في اجتماع القمة الاستثنائي لاتحاد نهر مانو المعقود في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، الذي اتفق فيه الرئيس كبه، والرئيس تايلور والرئيس كونتي على مواصلة تعزيز الاتحاد وتحسين علاقاتهم المتبادلة. وليس هناك أدنى شك في أهمية هذا النهج دون الإقليمي من أجل تعزيز الاستقرار والأمن في البلدان الثلاثة جميعا. وإنني أتطلع إلى قيام الحكومات الثلاث جميعا باتخاذ المزيد من الخطوات لمنع استخدام أراضيها من جانب جماعات مسلحة تسعى إلى تقويض الاستقرار ونقل الأسلحة والذخائر بصورة غير مشروعة، وبخاصة عندما ترتكب تلك الأعمال انتهاكا لقرارات الأمم المتحدة. وإنني على استعداد لأن أساعد، من خلال ممثلي الخاص في سيراليون وممثلي في ليبريا، على وضع وتنفيذ استراتيجية عملية لوضع نهج دون إقليمي.

٧٥ - وقد مهدت بداية موسم الجفاف في سيراليون السبيل أمام زيادة فعالية الإجراءات التي يتخذها فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وقوة الدفاع المدني، وأفراد القوات العسكرية لجمهورية سيراليون المعاد تجنيدها. وبغية مواصلة الضغط الذي تبذله القوات العسكرية التي تساعد الحكومة بغرض شق صفوف قوات المتمردين، يلزم أن يستمر حصول تلك القوات على دعم سوقي كاف. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن تقديري للحكومات التي قدمت بالفعل مساهمات إلى الصندوق الاستئماني لدعم جهود الأمم المتحدة المتعلقة بحفظ السلام في سيراليون وأن أشجع الحكومات الأخرى على تقديم مساهمات مماثلة، أو النظر في تقديم ما يلزم من مساعدات بصورة ثنائية إلى فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أو إلى فرادى بلدان الجماعة الاقتصادية.

٧٦ - وقد ثبتت أهمية بعثة المراقبين لحكومة وشعب سيراليون في سعيهما إلى الانتعاش من آثار استيلاء العصبة العسكرية الحاكمة على السلطة في أيار/ مايو ١٩٩٧ وكل ما ترتب على ذلك من عواقب بغيضة. وبصفة خاصة، أثبت نشر مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في المناطق الريفية لحكومة وشعب سيراليون التزام المجتمع الدولي عموما باستعادة النظام والسلام في البلد في ظل حكومة شرعية. كما وفرت بعثة المراقبين دعما حاسما للعمليات الإنسانية في المناطق الريفية. ولذلك فإنني أوصي مجلس الأمن بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون لفترة أخرى مدتها ستة أشهر، لغاية ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٩.

٧٧ - والحالة الأمنية غير المستقرة في أجزاء من البلد والتأخيرات التي تعرض لها نتيجة لذلك برنامج الحكومة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تجعل من السابق لأوانه في هذه المرحلة المضي في نشر المزيد من مراقبي الأمم المتحدة العسكريين، على النحو المأذون به في قرار مجلس الأمن ١١٨١ (١٩٩٨). ومع ذلك، فإنه بالنظر إلى احتمال بدء المتمردين المقاتلين في تسليم أنفسهم نتيجة للعمليات العسكرية التي شنت ضدهم في الشرق والشمال، واستعداد الحكومة لقبول تسليمهم وفقا للشروط المذكورة أعلاه، ستظل بعثة المراقبين تقف على أهبة الاستعداد لنشر المزيد من المراقبين على وجه السرعة حالما وعندما يستدعي الأمر وجودهم. وسأبقي مجلس الأمن على علم تام بأية تطورات تستجد في هذا الصدد، وبأي إجراء أقرر اتخاذه استجابة لها.

٧٨ - بيد أنه بغية تلبية الطلبات المتزايدة على أرض الواقع ولكي يتسنى مساعدة حكومة وشعب سيراليون فيما يضطلعان من جهود لتطبيع الحالة، فإنني أعتزم زيادة عدد الموظفين المدنيين التابعين لبعثة المراقبين زيادة متواضعة. وعلى وجه الخصوص، فإن جسامة انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها المتمردون ضد شعب سيراليون واتساع نطاق مهام حقوق الإنسان التي يتعين الاضطلاع بها، يؤكدان ضرورة أن يكون هناك عنصر قوي فيما يتعلق بحقوق الإنسان. ومن شأن نشر خمسة موظفين آخرين من موظفي حقوق الإنسان في المقاطعات، بالإضافة إلى الخمسة العاملين حاليا في البلد، أن يفعل الكثير لمساعدة الحكومة على مواصلة وتحسين التزامها بحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سيراليون. كما أحث

الدول الأعضاء على أن تنظر في الإسهام بصورة ثنائية في أنشطة حقوق الإنسان التي تضطلع بها بعثة المراقبين في سيراليون.

٧٩ - كما يمكن لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون أن تساعد الحكومة على إقامة حوار على نحو أوفى مع المتمردين تمشيا مع النهج ذي المسارين. وتحقيقا لهذه الغاية، فإنني أعتزم نشر ثلاثة موظفين إضافيين في مجال الإعلام لإنشاء برامج إذاعية وأنشطة إعلامية أخرى تستهدف الوصول إلى المتمردين في المناطق الريفية لإقناعهم بتسليم أنفسهم والسعي عموما إلى تحقيق هدف المصالحة الوطنية. كما يمكن أن يقوم موظفو الإعلام الإضافيون بالمساعدة على شرح الدور الذي تضطلع به بعثة المراقبين والمجتمع الدولي. وفي الوقت ذاته، فإن من شأن إضافة موظف سياسي آخر في مكتب ممثلي الخاص أن يساعده على تنسيق هذه الأنشطة.

٨٠ - وستكون عملية استعادة الاستقرار في سيراليون عملية طويلة وشاقة، وستظل تتطلب دعما عسكريا فضلا عن أشكال أخرى شتى من المساعدة. وبصفة خاصة، تحتاج الحكومة إلى مساعدة فيما تبذله من جهود لإنشاء قوة مسلحة جديدة بالمستوى المهني اللائق تخضع لمراقبة مدنية، فضلا عن قوة شرطة عالية الهمة وفعالة. كما أنه من الضروري أن يكون هناك التزام من جانب جميع أهالي سيراليون بتحقيق السلام من خلال الحوار والمصالحة الوطنية. والأمم المتحدة، من خلال بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون، مستعدة للاضطلاع بدورها في تلك العملية.

٨١ - وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري لممثلي الخاص، السيد فرانسيس أوكيلو، ولكبير المراقبين العسكريين، العميد سابهاش جوشي، ولجميع الأفراد العسكريين والمدنيين في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون. كما أوجه الشكر إلى حكومة سيراليون وإلى فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وكذلك إلى المجتمع المدني السيراليوني، لاستمرار تعاونهم مع الأمم المتحدة.

المرفق

بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون: المساهمات المقدمة حتى ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨

	المراقبون العسكريون	موظفون آخرون[أ]	المجموع
الاتحاد الروسي	٧		٧
باكستان	٥		٥
زامبيا	٤		٤
الصين	٣		٣
قيرغيزستان	١		١
كينيا	٤		٤
مصر	٢		٢
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	٧		٧
نيوزيلندا	٢		٢
الهند	٦	١٥	٢١
المجموع	٤١[ب]	١٥	٥٦

(أ) فريق طبي

(ب) بما في ذلك كبير المراقبين العسكريين

Map No. 4065 Rev. 2 UNITED NATIONS
December 1998

Department of Public Information
Cartographic Section